الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022-2024) – السنة الأولى 2022 - الدورة البرلمانية العادية (2021 – 2022) – العدد: 24

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 15 ذو القعدة 1443
الموافق 14 جويلية 2022

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 2 محرم 1444
الموافق 31 جويلية 2022

فهرس

محضر الجلسة العلنية الواحدة والأربعين ..... **ص** 03

- **إختتام الدورة البرلمانية العادية لسنة 2021ـ2022.**

محضر الجلسة العلنية الواحدة والأربعين
المنعقدة يوم الخميس 15 ذو الحجة 1443
الموافق 14 جويلية 2022

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة .

المدعوون الحاضرون:

- السيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأوّل؛
- السيد كمال بلجود، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
- السيد عبد الرشيد طبي، وزير العدل حافظ الأختام؛
- السيد محمد عرقاب، وزير الطاقة والمناجم؛
- السيد زيّان بن عتو، وزير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة؛
- السيد العيد ربيقة، وزير المجاهدين وذوي الحقوق؛
- السيد عبد الحكيم بلعابد، وزير التربية الوطنية؛
- السيد عبد الباقي بن زيان، وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيد ياسين مرابي، وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيدة صورية مولوجي، وزيرة الثقافة والفنون؛
- السيد عبد الرزاق سبقاق، وزير الشباب والرياضة؛
- السيد حسين شرحبيل، وزير الرقمنة والإحصائيات؛
- السيد كريم بيبي تريكي، وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
- السيدة كوثر كريكو، وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة؛
- السيد أحمد زغدار، وزير الصناعة؛
- السيد محمد عبد الحفيظ هني، وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد محمد طارق بلعريبي، وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد كمال رزّيق، وزير التجارة وترقية الصادرات؛
- السيد محمد بوسليماني، وزير الاتصال؛
- السيد كمال ناصري، وزير الأشغال العمومية؛
- السيد عبد الله مُنجي، وزير النقل؛
- السيد كريم حسني، وزير الموارد المائية والأمن المائي؛
- السيد ياسين حمادي، وزير السياحة والصناعة التقليدية؛
- السيد عبد الرحمان بن بوزيد، وزير الصحة؛
- السيد يوسف شرفة، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛

- السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان؛
- السيدة سامية موالفي، وزيرة البيئة؛
- السيد هشام سفيان صلواتشي، وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية؛
- السيد نسيم ضيافات، وزير منتدب لدى الوزير الأول، مكلف بالمؤسسات المصغّرة؛
- السيد ياسين المهدي وليد، وزير منتدب لدى الوزير الأول، مكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة؛
- السيد يحيى بوخاري، الأمين العام للحكومة؛
- السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثامنة والدقيقة الخمسين صباحا

السيد الرئيس: بسم الله والصّلاة والسّلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أولا، أرحب بالسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، كما أرحب بالسيد الوزير الأول، وأيضا بأعضاء الحكومة وأرحب كذلك بأعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، وبالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة، وأسرة الإعلام، مرحبا بالجميع وعيدكم مبارك.

في هذه الجلسة المخصصة لاختتام الدورة البرلمانية العادية لسنة 2021 ـ 2022، وكما جرت العادة سألقي على مسامعكم كلمة قصيرة، تراعي ـ بطبيعة الحال ـ الوقت والظرف الراهن.

خلال هذه السنة البرلمانية عشنا ـ كما تعلمون ـ محطات هامة، تبث الأمل في المستقبل.

عشنا منذ أيام قليلة الذكرى الستين لاسترجاع السيادة الوطنية وبالأحرى عيدي الاستقلال والشباب، ونحن فخورون ومعتزون بما شاهدناه جميعا من خلال الاستعراض العسكري الذي أقامه الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني «بحق وجدارة» وبمستواه أيضا؛ وكل الجزائريات والجزائريين فخورون به.

حقيقة، كان ذاك الحدث مفخرة واعتزازا في نفس الوقت، فهذا الجيش الوطني الشعبي هو حقيقة مرتبط بالوطن والشعب، وهو ضامن لاستقرار البلاد.

عشنا أيضا حدثا آخر له كل الأهمية، وهو حدث رياضي يتمثل في ألعاب البحر الأبيض المتوسط في مدينة وهران الباهية، وكان ذلك أيضا مفخرة أخرى، والفضل في ذلك حقيقة وبكل صراحة وبكل نزاهة، يعود إلى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون ..**(تصفيق)**.. الذي سهر شخصيا على إنجاح هذا الحدث الرياضي الهام، الذي سعى أعداء الجزائر إلى إفشاله وحرمان بلدنا من تنظيمه؛ ولكن والحمد لله، تمّ تنظيمه بنجاح باهر في وهران الباهية وكان مفخرة أخرى للجزائر؛ الأمر الذي يجعلنا نرتاح ونطمئن للطريقة التي نسير عليها والتي سطرها رئيس الجمهورية من خلال الدستور الجديد، دستور الفاتح نوفمبر 2020، والذي يعطي، حقيقة، المفهوم الحقيقي لممارسة الديمقراطية، المفهوم الحقيقي للديمقراطية في الجزائر، لأن ممارسة الديمقراطية في كل بلد تكون حسب اختيارات المجتمع، وتاريخه، وثقافته، نحن في الطريق الصحيح، هذا للحاضر وبالنسبة للمستقبل.

لدينا أيضا جانب آخر وهام ناضلنا من أجله بعد انتخاب رئيس الجمهورية، ونذكره دائما، ونتكلم عنه دائما، ونظل نتكلم عنه، فالرئيس لما انتخب كان إلى جانبه أربعة إخوة مترشحون معه وكلهم اعترفوا في نهاية العملية الانتخابية بنتائج الانتخابات وهذا يحدث لأول مرة في تاريخ الجزائر؛ ونتذكر جميعا عند تنصيب السيد عبد المجيد تبون، رئيسا للجمهورية قال وقتذاك كلمة: «أمد يدي للجميع»؛ هي استراتيجية اعتمدها رئيس الجمهورية من البداية، والرئيس ترشح للانتخابات الرئاسية كمترشح حر، وهو بذلك يستطيع التكلم مع كل الأحزاب؛ وهنا يمكننا إجراء مقارنة هذا التوجه مع خيارات وتوجهات نوفمبر 1954، لما اجتمع الإخوة الستة يوم 26 أكتوبر 1954 بصفتهم مناضلين في الحركة الوطنية، قضوا شبابهم في الحركة الوطنية وتخلوا عن هويتهم وانتماءاتهم السياسية والحزبية وفتحوا الباب للجميع

من أجل الكفاح لاسترجاع السيادة لكل الجزائريين، طبعا، تدريجيا، التفّ الشعب حول هذا الأمر؛ وكل الحساسيات التي كانت موجودة آنذاك تخلّت عن انتماءاتها السياسية والحزبية وانضوت تحت لواء جبهة التحرير الوطني لتحقيق هدف واحد وهو استقلال الجزائر، هذا هو المعنى الحقيقي لنوفمبر الجامع، وحقّ لنا أن نقول إنّ نوفمبر يعود، تلكم هي المبادئ التي انطلقنا منها منذ البداية.

حقيقة، مرحلة بعد مرحلة، محطة بعد محطة، يبقى الهدف هو الحفاظ على استقلالنا، في نوفمبر كافحنا من أجل استرجاع السيادة والاستقلال، واليوم نكافح من أجل المحافظة على هذا الاستقلال، لما أقول نحافظ على الاستقلال أي نحافظ على كلمة الجزائر في المحافل الدولية، من خلال الثبات على مواقفها ومبادئها، في كل المحافل الوطنية والجهوية والإقليمية والدولية، نحن نناضل من أجل أن تكون كلمة الجزائر دائما مسموعة ومحترمة، هي كلمة الحق، لأننا دائما مع الحق وضد الباطل، هذه هي الطريقة التي اخترناها للمحافظة على استقلالنا؛ ولكن هذا لا يكفي، لابد من تدعيم هذا الاستقلال بالاستقلال الاقتصادي؛ الاستقلال الاقتصادي هو من يدعم الاستقلال السياسي، بالأمس فقط كنا قد صادقنا هنا بمجلس الأمة على قانون الاستثمار وقدمنا المفهوم الحقيقي للمراحل القادمة، كيف يكون الاقتصاد مستقبلا في الجزائر، وكيف نتحكم فيه ولا أحد يستطيع أن يملي علينا إملاءاته!!

ودائمًا في المجال الاقتصادي، نحن نفتخر ونعتز أن الجزائر ليست لها مديونية، وبالتالي لا أحد يستطيع أن يملي علينا شروطا أو يفرض علينا أمرا؛ وهنا أقول إنّه من الضروري الحفاظ على هذه الوضعية الهامة لاقتصادنا الوطني، وطبعا نحتاج إلى يقظة وتجنيد دائمين من أجل أن يكون الاقتصاد قوياً لدعم استقلال الجزائر، خاصّة في ظل التغيّرات والتطورات السريعة التي يشهدها العالم اليوم في مختلف المجالات؛ إذن، لابد للجزائر أن تحافظ على استقلالها، سواء الاقتصادي أم السياسي.

نمرّ اليوم بمرحلة هامة وحسّاسة، قوامها وحدة الشعب الجزائري؛ صحيح لدينا مشاكل داخلية، وكل واحد يفسّرها حسب قناعته السياسية والإيديولوجية، ولكن الشيء الذي يجمع الجميع هو استقلال الجزائر، هو الاستقلال الاقتصادي، هو الحفاظ على الجزائر واقفة دائما وهذا ما نعمل من أجله، اليوم وغدا وبعد غد، هذه هي الجزائر الجديدة التي يرسي دعائمها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ونعمل جميعًا من أجلها، الجزائر الجديدة للحاضر والمستقبل.

ولما نتكلم عن التاريخ، فتاريخنا هو مرجعيتنا وبالعودة إلى التاريخ نجد الطريق الصحيح، نجد الأمثلة والدروس والعبر، نجد التضحيات وهذا ما قرره الرئيس منذ انتخابه حينما قال إنّ الذاكرة هي الأساس.

إذن، هو تاريخنا ونحن نعرفه ولا ننتظر من غيرنا أن يدرسنا تاريخنا، وصلنا إلى وقت يجب على المؤرخين الجزائريين تحمّل المسؤولية، هم من يكتبون التاريخ، لأن الحقيقة نحن من يعرفها، نحن من عشناها، لا ننتظر من الخارج أن يدرسنا تاريخنا.

نحن من البداية، أي من أول نوفمبر إلى الاستقلال، كنا دائما نفرق بين الاستعمار الفرنسي وبين الشعب الفرنسي، وهذا لم يكن مفهوما لدى الجهة الأخرى، نحن دائما نفرق بين الأمرين، اليوم المستعمر الذي كان عندنا، كما قال الرئيس، رجع بعد الاستقلال إلى فرنسا وهو الذي أثر في العلاقات بين الجزائر وفرنسا، واليوم بالذات أصبح أقوى من الأمس بعد الانتخابات الأخيرة في فرنسا.

وعلى هذا، فالعلاقات مع التاريخ لها أهمية كبيرة، التاريخ نحن نعرفه، ونحن من عشناه لا ننتظر مرة أخرى أن يعطونا دروساً في تاريخنا!!

ثمّ إن إنشاء قناة خاصة بالبرلمان له معنى كبير وذلك ليتابع المواطن نشاط البرلمان والمناقشات الدائرة فيه، وكذا إبراز مكانة البرلمان ودوره، وحتى المجموعات المحلية في المستقبل.

بعد العطلة البرلمانية، سنتناول إن شاء الله، موضوعا هاما وهو إعادة النظر في قانون الجماعات المحلية (البلدية، الولاية)، والتي لها أهمية كبيرة لاستكمال بناء كل المؤسسات، لنضمن بذلك أكثر فأكثر استكمال هذا المسار، مسار البناء المؤسساتي، فبإعادة النظر في قانوني البلدية والولاية سنعطي المكانة الحقيقية للبلدية والولاية، لأن ممارسة الديمقراطية ومساهمة المجتمع المدني، ومساهمة تنظيم الشباب الذي نصب مجلسه مؤخرا السيد رئيس الجمهورية، من أين ينطلق هذا كله؟ طبعا ينطلق من البلدية، فلابد أن تكون البلدية في هذا المستوى لأداء مهامها والقيام

بمسؤولياتها، وبإعادة النظر في قانون الولاية سيتم تحديد دور المجلس الشعبي الولائي، لأن في نظام اللامركزية 80٪ من نشاطات الحكومة توجّه وتنفّذ على مستوى الولاية، الهيئة التنفيذية للولاية والمجلس الشعبي الولائي لابد أن تتوضح مهامهما في الرقابة والتوجيهات والعمل، وبهذا العمل نستكمل ونجسّد المفهوم الحقيقي للجزائر الجديدة.

على كل حال، حاولت التطرق باختصار إلى هذه المواضيع، بهذه المناسبة، لأهميتها ولأقول إنّ الجزائر تشهد يوم الوغى (L'Algérie témoigne d'un grand jour)، الجزائر تشهد يوم الوغى ونوفمبر يعود، ويعود بحق، كما قلت في البداية، الجزائر تشهد يوم الوغى ونوفمبر يعود، والحق يعلو على كل الأشياء الأخرى.

تحيا الجزائر الخالدة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

..**(تصفيق)**..

شكرًا؛ أدعوكم إلى الاستماع إلى مراسم الاختتام.

مراسم الاختتام:

ـ تلاوة سورة الفاتحة؛

ـ عزف النشيد الوطني.

..**(تصفيق)**..

السيد الرئيس: شكرًا؛ إذن طبقا لأحكام المادة 138 من الدستور، والمادة 5 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 الذي يحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أعلن رسميا عن اختتام الدورة البرلمانية العادية لسنة 2021 ـ 2022 في مجلس الأمة.

شكرا لكم جميعًا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة التاسعة والدقيقة السابعة عشرة صباحا

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 2 محرم 1444
الموافق 31 جويلية 2022

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587